كلية الحقوق

التجريم في نطاق تشريعات العمل

"دراسة مقارنة بين دول مجلس التعاون الخليجي"

رسالة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد الباحث

مسعود بن حميد بن مسعود المعمري

لجنة الحكم على الرسالة :

١- **الأستاذ الدكتور / أحمد عوض بلال** رئيساً ومشرفاً

عميد كلية الحقوق، جامعة القاهرة، وأستاذ القانون الجنائي.

٢- **الأستاذ الدكتور / إبراهيم عيد نايل** عضواً

أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة عين شمس.

٣- **الأستاذ الدكتور / عمر محمد سالم** عضواً

أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة القاهرة، ومدير مركز بحوث ودراسات مكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين.

٢٠٠٧

كلية الحقوق

التجريم في نطاق تشريعات العمل

"دراسة مقارنة بين دول مجلس التعاون الخليجي"

إشراف

الأستاذ الدكتور / أحمد عوض بلال

عميد كلية الحقوق جامعة القاهرة

إعداد الباحث

مسعود بن حميد بن مسعود المعمري

كلية الحقوق

جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان

٢٠٠٧

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي، وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي،
وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي، يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾

الآيات من رقم (٢٥-٢٨) من سورة طه

صدق الله العظيم

إهداء

إلى زوجتي التي أعطت وما زالت تعطي

الكثير لعل هذا العمل يكون تتويجا لعطائها.

إلى أبنائي وإخوتي يوسف وجنيس

شكر وتقدير

أتقدم بخالص شكري وتقديري لأستاذي الجليل **الأستاذ الدكتور / أحمد عوض بلال** عميد كلية الحقوق بجامعة القاهرة وأستاذ القانون الجنائي، الذي تفضل مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة، مما كان له عظيم الأثر في إخراج هذه الرسالة في صورتها النهائية، واذكر له بكل امتنان مواقفه المشرفة في الوقوف بجانبي وتذليل كل العقبات والصعاب منذُ شروعي في إعداد هذه الرسالة، والذي عاملني طوال مدة الدراسة معاملة تجلى فيها حنان الأب وحكمة العالم وموعظة الفقيه المرشد، فعلمني أرقى دروس الحرية الفكرية والأمانة العلمية والقدرة على الاستنباط والتكييف السليم، أدامه الله لمصر وللعالم العربي واحداً من أكبر رموز القانون الجنائي ولم يبخل سيادته يوماً بجهد أو وقت أو علم علينا، فما أكثر ما أعطى وما أقل ما كوفأ، فزاده الله علماً ومتعة بوافر الصحة والعافية وجزاه الله عنا خير الجزاء.

كما يسعدني أن أتقدم بعظيم الشكر والتقدير لأستاذنا الفاضل / **الأستاذ الدكتور / إبراهيم عيد نايل** أستاذ القانون الجنائي، بكلية الحقوق جامعة عين شمس، لتفضل سيادته بقبول المناقشة والحكم على الرسالة فله منا جزيل الشكر والعرفان وله من الله عز وجل أحسن الجزاء.

وأيضاً الشكر موصول عظيم الشكر والعرفان **لأستاذنا الدكتور / عمر محمد سالم** أستاذ القانون الجنائي، بكلية الحقوق جامعة القاهرة، ومدير مركز بحوث ودراسات مكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين، لتفضل سيادته بقبول المناقشة والحكم على الرسالة فله منا كل الشكر والتقدير وله من المولى عز وجل خير الجزاء.

وإنني أتوجه إلى الله العلي القدير أن يجزي الجميع خير الجزاء وأن يجعل كل ما بذلوه معي ومع من سبقني من طلبة العلم في ميزان حسناتهم إنه على كل شيء قدير.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة من أبناء مصر الكنانة ومن أبناء وطني الحبيب سلطنة عُمان.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن التجريم في نطاق تشريعات العمل من الموضوعات التي رأيت أنها لم تحظى بالبحث والدراسة لاسيما في سلطنة عُمان ودول مجلس التعاون الخليجي، ولعل التجريم في علاقات العمل الفردية يمثل أهمية كبرى في استواء العلاقة بين العامل وصاحب العمل وكذلك فإن الأفعال في الغالب الأعم التي تصدر من صاحب العمل لها تأثيرها على سير المنشأة بانتظام وإطراد كل هذه الأمور وضع المشرع لها في قوانين العمل ضوابط وأحكاماً تبين الأفعال المجرمة وما يليها من عقوبات مقررة؛ وكذلك أوضحنا التجريم في علاقات العمل الجماعية بما لها من تأثير على المفاوضات بين نقابات العمال ومنظمات أصحاب الأعمال والمناقشات الدائرة بين النقابات العمالية وبين أصحاب الأعمال، أو منظماتهم وذلك بهدف تحسين ظروف وشروط العمل بما يعود على الفرد والاقتصاد القومي بنتائج طيبة، ولم يفوتنا توضيح الجرائم المتصلة بمنازعات العمل الجماعية من الناحية الجنائية وكذلك بينا القواعد القانونية التي تناولتها تشريعات العمل بسلطنة عُمان ودول مجلس التعاون الخليجي وما يتصل بهما من جرائم التدريب والتدرج المهني فقد نظم المشرع في هذه الدول سالفة الذكر تأمين بيئة العمل والسلامة الصحية للعمال وهي مسألة في غاية الأهمية يترتب عليها أداء العمال لأعمالهم في بيئة صحية وملائمة مع توفير وسائل الأمان بالمنشأة من حوادث الإصابات الناتجة عن العمل وكان من الطبيعي أن نذهب إلى بيان العقوبات الجنائية في تشريعات العمل في سلطنة عمان ودول مجلس التعاون الخليجي.

أهمية البحث :

عند اختيار هذا الموضوع "التجريم في نطاق تشريعات العمل"، تبادر إلى ذهني مدى انطباق المبادئ العامة للقانون الجزائي، مع التجريم في قوانين العمل، وكيف ؟ ولماذا يجرم

الفهـــــرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	١
الفصل التمهيـــدي	٦
المبحث الأول : الأحكام الخاصة بالتطبيق في تشريعـــات العمل.	٨
المبحث الثاني : الضبطية القضائية والإداريـــة في تشريعـــات العمل.	١٤
المطلب الأول : المبادئ العامـــة للضبط القضائي والإداري.	١٥
المطلب الثاني : الضبط القضائي والإداري في تشريعات العمـــل	٢١
الباب الأول : **التجريم في علاقات العمل**	٣٦
الفصل الأول : **مبادئ الأحكام العامة للجريمة الجنائية**	٣٩
المبحث الأول : تعريف الجريمة وأركانها.	٤٠
المطلب الأول : ماهية الجريمة.	٤١
المطلب الثاني : التفرقة بين الجريمة الجنائية وغيرها من الجرائم الأخري.	٤٤
المطلب الثالث : البنيان القانوني للجريمة بصفة عامة.	٤٧
المطلب الرابع : ظروف وموضوع الجريمة.	٥١
المبحث الثاني : تقسيم الجرائم.	٥٥
المطلب الأول : تقسيم الجرائم بحسب جسامتها.	٥٦
المطلب الثاني : تقسيم الجرائم بحسب السلوك المادي فيها.	٥٨
المطلب الثالث : تقسيم الجرائم بحسب طبيعة الحق المعتدي عليه.	٦٤
المطلب الرابع : تقسيم الجرائم بحسب تعمدها.	٦٧
الفصل الثاني : **التجريم في علاقات العمل الفردية**	٦٩

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول : الجرائم المتصلة بالتشغيل	٧١
المطلب الأول : في الجرائم المتصلة بالتشغيل في التشريع المصري.	٧١
المطلب الثاني : الجرائم المتصلة بالتشغيل في تشريع العمل العماني.	٩١
المبحث الثاني : الجرائم المتصلة بعقد العمل الفردي	١٠٣
المطلب الأول : في الجرائم المتصلة بعقد العمل الفردي في التشريع المصري.	١٠٤
المطلب الثاني : في الجرائم المتصلة بعقد العمل في التشريع العماني.	١١٨
المبحث الثالث : الجرائم المتصلة بالأجور	١٢٦
المطلب الأول : في الجرائم المتصلة بالأجور في تشريع العمل المصري.	١٢٧
المطلب الثاني : في الجرائم المتصلة بالأجور في تشريع العمل العماني.	١٣٩
المبحث الرابع : الجرائم المتصلة بتنظيم العمل	١٥١
المطلب الأول: في الجرائم المتصلة بتنظيم العمل في التشريع المصري.	١٥٢
المطلب الثاني: في الجرائم المتصلة بتنظيم العمل في التشريع العماني.	١٨٢
الفصل الثالث : **التجريم في علاقات العمل الفردية بدول مجلس التعاون الخليجي.**	٢٠٣
المبحث الأول : الجرائم المتصلة بعلاقات العمل الفردية في مملكة البحرين.	٢٠٤
المبحث الثاني : الجرائم المتصلة بعلاقات العمل الفردية في دولة الإمارات العربية المتحدة.	٢١٦
المبحث الثالث : الجرائم المتصلة بعلاقات العمل الفردية في دولة قطر.	٢٢٩
المبحث الرابع : الجرائم المتصلة بعلاقات العمل الفردية في المملكة العربية السعودية.	٢٤٠
المبحث الخامس : الجرائم المتصلة بعلاقات العمل الفردية في دولة الكويت.	٢٤٥

الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع : التجريم في علاقات العمل الجماعية	٢٥٢
المبحث الأول : التجريم في علاقات العمل الجماعية في جمهورية مصر العربية.	٢٥٤
المطلب الأول : الجرائم المتصلة بالمفاوضات الجماعية.	٢٥٥
المطلب الثاني : الجرائم المتصلة باتفاقات العمل الجماعية.	٢٥٩
المطلب الثالث : الجرائم المتصلة بمنازعات العمل الجماعية.	٢٦١
المبحث الثاني : التجريم في علاقات العمل الجماعية بسلطنة عمان.	٢٦٤
المطلب الأول : الجرائم المتصلة بمنازعات العمل الفردية.	٢٦٥
المطلب الثاني : الجرائم المتصلة بمنازعات العمل الجماعية.	٢٦٨
المبحث الثالث : التجريم في علاقات العمل الجماعية في مملكة البحرين.	٢٦٩
المبحث الرابع : التجريم في علاقات العمل الجماعية في دولة قطر.	٢٧٣
المبحث الخامس : التجريم في علاقات العمل الجماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة.	٢٧٧
المبحث السادس : التجريم في علاقات العمل الجماعية في دولة الكويت.	٢٨٠
المبحث السابع : التجريم في علاقات العمل الجماعية في المملكة العربية السعودية.	٢٨٣
الفصل الخامس : الجرائم المتصلة بالتدريب المهني وتأمين بيئة العمل.	٢٨٨
المبحث الأول : الجرائم المتصلة بالتدريب المهني وتأمين بيئة العمل في جمهورية مصر العربية.	٢٩٠
المطلب الأول : التجريم في التدريب المهني.	٢٩١

الموضوع	الصفحة
المطلب الثاني : التجريم في تأمين بيئة العمل.	٢٩٩
المبحث الثاني : الجرائم المتصلة بالتدريب المهني وتأمين بيئة العمل في سلطنة عمان.	٣٠٣
المبحث الثالث : الجرائم المتصلة بالتدريب المهني وتأمين بيئة العمل في مملكة البحرين.	٣٠٦
المطلب الأول : الجرائم المتصلة بالتلمذة المهنية والتدريب المهني.	٣٠٧
المطلب الثاني : الجرائم المتصلة بظروف العمل.	٣١٢
المبحث الرابع : الجرائم المتصلة بالتدريب المهني وتأمين بيئة العمل في دولة قطر.	٣١٥
المطلب الأول : الجرائم المتصلة بالتدريب المهني.	٣١٦
المطلب الثاني : الجرائم المتصلة بالسلامة والصحة المهنية والرعاية الاجتماعية.	٣١٨
المبحث الخامس : الجرائم المتصلة بالتدريب المهني وتأمين بيئة العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة.	٣٢١
المطلب الأول : الجرائم المتصلة بالتدريب المهني.	٣٢٢
المطلب الثاني : الجرائم المتصلة بسلامة العمال ووقايتهم ورعايتهم الصحية والاجتماعية.	٣٢٥
المبحث السادس : الجرائم المتصلة بالتدريب المهني وتأمين العمل في دولة الكويت.	٣٢٧
المبحث السابع : الجرائم المتصلة بالتدريب المهني وتأمين بيئة العمل في المملكة العربية السعودية.	٣٣٠
الباب الثاني : **العقوبة في نطاق تشريعات العمل**.	٣٤٠

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول : **المبادئ العامة للعقوبة في قانون العقوبات (الجزاء العام).**	٣٤٢
المبحث الأول : مبادئ النظرية العامة للعقوبة في القوانين الجزائية (قانون العقوبات).	٣٤٣
المطلب الأول : ماهية العقوبة ــ تعريف العقوبة ــ عناصر العقوبة ــ خصائص العقوبة.	٣٤٤
المطلب الثاني : أنواع العقوبات ــ عقوبات بدنية ــ عقوبات سالبة للحرية ــ عقوبات مقيدة للحرية ــ عقوبات مالية ــ عقوبات مقيدة للنشاط المهني ــ عقوبات ماسة بالشرف والاعتبار.	٣٤٧
المبحث الثاني : **العقوبات في التشريع المصري وتشريعات دول مجلس التعاون الخليجي.**	٣٥١
المطلب الأول : العقوبات في التشريع المصري ــ أنواع الجرائم ــ أنواع العقوبات العقوبات التبعية ــ العقوبات التكميلية.	٣٥٢
المطلب الثاني : العقوبات في تشريع سلطنة عمان ــ أنواع الجرائم ــ أنواع العقوبات الفرعية أو الإضافية.	٣٥٦
المطلب الثالث : العقوبات في تشريع مملكة البحرين ــ أنواع الجرائم ــ العقوبات الأصلية العقوبات الفرعية.	٣٦٠
المطلب الرابع : العقوبات في تشريع دولة الكويت ــ أنواع الجرائم ــ أنواع العقوبات عقوبات أصلية ــ عقوبات تبعية.	٣٦٤
المطلب الخامس : العقوبات في تشريع دولة قطر ــ أنواع الجرائم ــ العقوبات الأصلية والعقوبات الفرعية.	٣٦٨
المطلب السادس : العقوبات في تشريع دولة الإمارات العربية المتحدة ــ أنواع الجرائم ــ أنواع العقوبات ــ أصلية ــ تبعية.	٣٧٢

الموضوع	الصفحة
المطلب السابع : العقوبات في المملكة العربية السعودية ــ عقوبات بدنية وعقوبات سالبة للحرية ــ عقوبات مقيدة للحرية وعقوبات مالية.	٣٥٧
الفصل الثاني : **العقوبة في تشريعات العمل**:	٣٨٠
المبحث الأول : العقوبة في تشريع العمل المصري.	٣٨٣
المطلب الأول : الغرامة جنحة في تشريع العمل المصري.	٣٨٣
المطلب الثاني : الحبس ــ الحبس الجوازي ــ الحبس الوجوبي.	٣٨٨
المطلب الثالث : غلق المنشأة ــ الغلق الوجوبي ــ الغلق عقوبة تبعية.	٣٩١
المبحث الثاني : العقوبة في تشريع العمل العماني.	٣٩٢
المطلب الأول : الغرامة ــ الغرامة (قباحة) (مخالفة) في تشريع العمل العماني.	٣٩٢
المطلب الثاني : السجن ــ السجن كعقوبة تأديبية في تشريع العمل (الجنحة).	٣٩٨
المطلب الثالث : غلق المنشأة وإلغاء التراخيص في تشريع العمل العماني.	٤٠٠
المبحث الثالث : العقوبة في تشريع العمل القطري.	٤٠٢
المبحث الرابع : العقوبة في تشريع العمل في مملكة البحرين.	٤٠٦
المبحث الخامس : العقوبة في تشريع العمل الكويتي.	٤١١
المبحث السادس : العقوبة في تشريع العمل بدولة الإمارات العربية.	٤١٤
المبحث السابع : العقوبة في نظام العمل في المملكة العربية السعودية.	٤١٨
الفصل الثالث : **المبادئ العامة للمسئولية العقابية**.	٤٢٤
المبحث الأول : أساس المسئولية العقابية.	٤٢٦
المبحث الثاني : على من تقع المسئولية العقابية؟.	٤٢٦

الموضوع	الصفحة
المطلب الثالث : المسئولية العقابية للغير في نطاق تشريعات العمل.	٤٧٥
الفصل الخامس : الإجراءات الجنائية لتوقيع العقوبة الجنائية في نطاق تشريعات العمل.	٤٧٨
المبحث الأول : المبادئ العامة لمراحل الدعوى الجنائية لتوقيع العقوبة في القانون الجنائي العام.	٤٧٩
المبحث الثاني: مراحل الدعوى الجنائية لتوقيع العقوبة في نطاق تشريعات العمل.	٤٨٧

تم بحمد الله،،،

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث : انتفاء المسئولية العقابية.	٤٣٢
المبحث الرابع : أحكام انتفاء المسئولية العقابية في التشريع الجنائي المصري ودول مجلس التعاون الخليجي.	٤٣٥
المطلب الأول : أسباب الإباحة وموانع العقاب في التشريع المصري.	٤٣٦
المطلب الثاني : أسباب الإباحة وموانع العقاب في التشريع العماني.	٤٣٨
المطلب الثالث : أسباب الإباحة وموانع العقاب في التشريع القطري.	٤٣٩
المطلب الرابع : أسباب الإباحة وموانع العقاب في التشريع البحريني.	٤٤١
المطلب الخامس : أسباب الإباحة وموانع العقاب في تشريع الكويت.	٤٤٢
المطلب السادس : أسباب الإباحة وموانع العقاب في تشريع دولة الإمارات العربية.	٤٤٤
الفصل الرابع : **المسئولية العقابية في نطاق تشريعات العمل**.	٤٤٦
المبحث الأول : مدى تطبيق القواعد العامة للمسئولية العقابية في تشريعات العمل.	٤٤٧
المطلب الأول : الإرادة في التطبيق على تشريعات العمل.	٤٤٨
المطلب الثاني : الأهلية الجنائية في التطبيق على تشريعات العمل.	٤٥٠
المطلب الثالث : الخطأ في التطبيق على تشريعات العمل.	٤٥٢
المطلب الرابع : انتفاء المسئولية في التطبيق على تشريعات العمل.	٤٥٦
المبحث الثاني : أشخاص من تقع عليهم المسئولية العقابية في تشريعات العمل.	٤٦٠
المطلب الأول : المسئولية العقابية لصاحب العمل في تشريعات العمل.	٤٦٢
المطلب الثاني : المسئولية العقابية للعامل في تشريعات العمل.	٤٧٠

ملخص الرسالة

تناولت الرسالة وموضوعها التجريم في نطاق تشريعات العمل ـ دراسة مقارنة بين دول مجلس التعاون الخليجي ـ ولقد شملت الدراسة بيان مدى انطباق المبادئ العامة للقانون الجزائي مع التجريم في قوانين العمل، وكذلك أوضحنا طبيعة العلاقة بين صاحب العمل والعامل والتي هي أساس الاستثمار في غالبية الدول، ومن أجل الوصول إلى الفائدة المرجوة من الرسالة قمنا بتقسيمها إلى بابين مسبوقاً بفصل تمهيدي بعنوان : تشريعات العمل من حيث نطاق التطبيق والضبطية القضائية وتناولنا في الباب الأول : التجريم في علاقات العمل، ثم كان الباب الثاني بعنوان العقوبة في نطاق تشريعات العمل، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فقد جاء الباب الأول : متضمناً مبادئ الأحكام العامة للتجريم، وكذلك التجريم في علاقات العمل الفردية، والجماعية، والتجريم في التوجيه والتدريب المهني. وأخيراً التجريم في تأمين بيئة العمل والمنشأة، أما الباب الثاني : فقد اشتمل على العقوبة في نطاق تشريعات العمل من حيث المبادئ العامة للعقوبة في قانون العقوبات، والعقوبة الجنائية في نطاق تشريعات العمل، والمسئولية العقابية في نطاق تشريعات العمل، ولقد خصصنا الخاتمة لبيان النتائج والتوصيات التي قمنا باستخلاصها من الدراسة موضوع البحث.